مؤشر

الفضائيات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 12 أكتوبر 2023

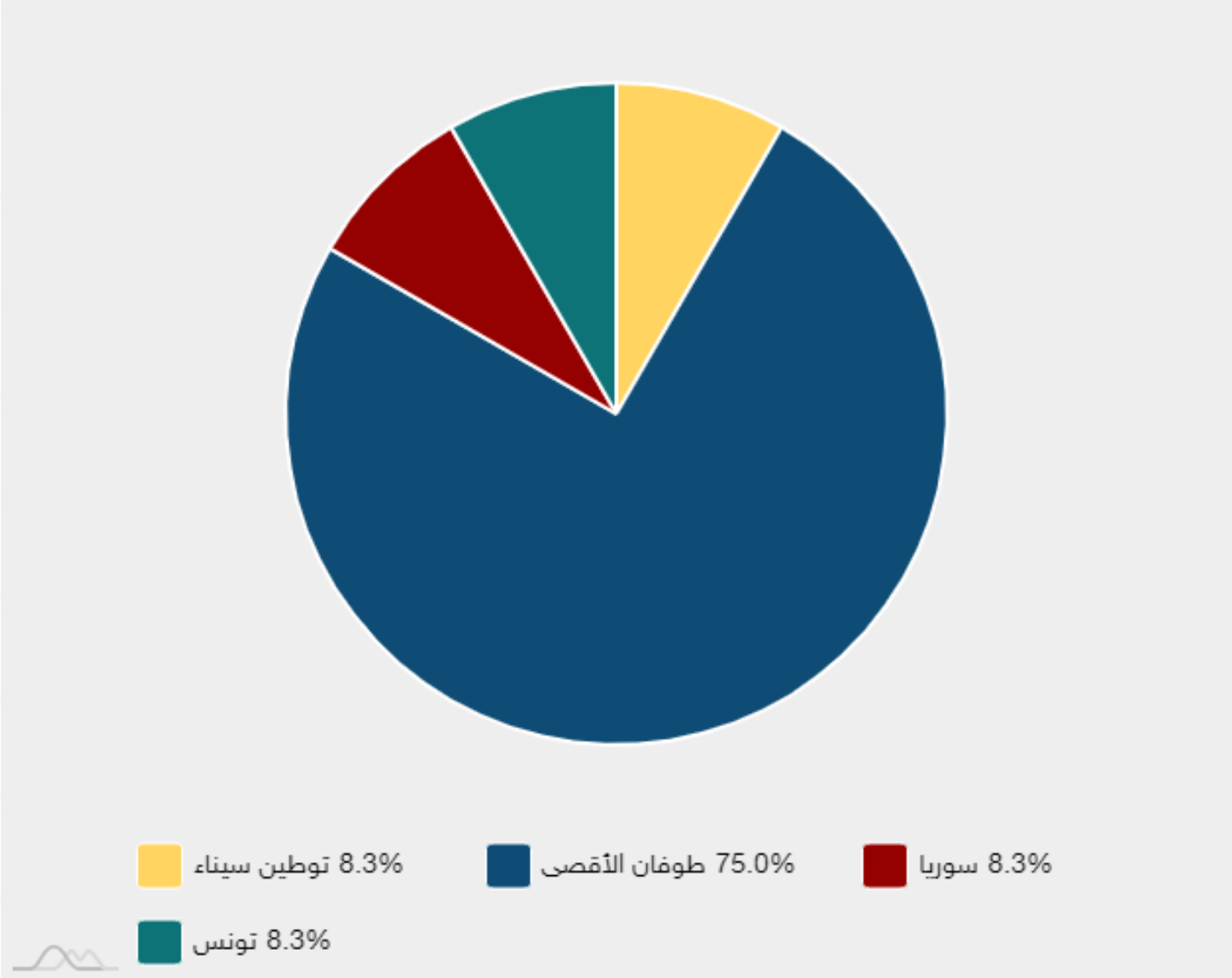

رغم النفي المصري.. رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس: القاهرة حذرة "إسرائيل" قبل ٣ أيام من العملية

(إقليمي ودولي . العربية)

على الرغم من النفي المصري للأخبار التي أفادت سابقا بأن القاهرة حذرت "إسرائيل" قبل أيام من الهجوم المباغت الذي شنته حركة حماس، السبت الماضي، فتح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي، مايكل ماكول السجال ثانية.

حيث أكد في مؤتمر صحافي أن مصر حذرت "إسرائيل" من احتمال حدوث أعمال عنف قبل ثلاثة أيام من الغارة القاتلة التي نفذتها حماس عبر الحدود.

إلا أنه أردف أن "السؤال الذي يطرح حالياً هو إلى أي مدى أو أي مستوى من الوضوح كان هذا التحذير".

تظاهرات بـ "تونس" دعماً للشعب الفلسطيني وتنديداً بالعدوان على غزة

(إقليمي ودولي . روسيا اليوم)

احتشد التونسيين في مسيرات دعا إليها الاتحاد العام للشغل وتشارك فيها منظمات وأحزاب وجمعيّات مختلفة، دعما للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتنديدا بالقصف الإسرائيلي.

وتأتي هذه الدعوة للمسيرات وسط البلاد إثر انعقاد اجتماع بتاريخ 9 أكتوبر 2023 جمع ممثلين عن منظمات وأحزاب، تمّ خلاله التأكيد على المساندة المبدئية واللامشروطة للمقاومة الفلسطينية في معركتها من أجل التحرير، وإدانة تواطؤ الأنظمة العربية المطبعة مع "الكيان الصهيوني ومواقفها المخزية، والتمسك بالإسراع في سن قانون تجريم التطبيع".

ويشارك في المسيرة الاتحاد العام التونسي للشغل والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنتدى التونسي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والجمعية التونسية للنساء الديمقراطية والجمعية التونسية للمحامين الشبّان والعديد من الجمعيات الأخرى إضافة إلى عدد من الأحزاب السياسية.

بيان.. مصر تدعو الراغبين بتقديم مساعدات إغاثية لغزة بإيصالها إلى مطار العريش

(إقليمي ودولي . مؤشر)

دعت جمهورية مصر العربية في بيان صادر عن وزارة الخارجية، يوم الخميس ١٢ أكتوبر الجاري، جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الراغبة في تقديم مساعدات إنسانية وإغاثية إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، تخفيفاً عنه واستجابةً لمعاناته نتيجة القصف الإسرائيلي العنيف والمتواصل، إلى إيصال تلك المساعدات إلى مطار العريش الدولي الذي تمّ تحديده من جانب السلطات المصرية لاستقبال المساعدات الإنسانية الدولية من الأطراف والمنظمات الدولية المختلفة.

وأكدت مصر، على أن المسئولية الإنسانية والقيم الأخلاقية العالمية، تحتم على أصحاب الضمائر الحية في كل بقاع العالم، أن تبادر بتقديم الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني الذي يعاني من مخاطر جمة في الوقت الراهن.

كما أكدت جمهورية مصر العربية، وبخلاف ما يتم تداوله من معلومات غير دقيقة لا تمت للواقع بصلة، على أن معبر رفح الحدودي بين مصر وقطاع غزة مفتوح للعمل ولم يتم إغلاقه في أية مرحلة منذ بدء الأزمة الراهنة، إلا أن تعرض مرافقه الأساسية على الجانب الفلسطيني للتدمير نتيجة القصف الإسرائيلي المتكرر، يحول دون انتظام عمله بشكل طبيعى. وطالبت مصر إسرائيل بتجنب استهداف الجانب الفلسطيني من المعبر كي تنجح جهود الترميم والإصلاح بشكل يؤهله للعمل كمعبر وشريان للحياة لدعم الأشقاء الفلسطينيين في القطاع.

مصر مهددة وتشعر بالقلق.. "ستراتفور" ينشر توقعاته بشأن تداعيات الغزو البري المحتمل لغزة على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

(إقليمي ودولي . الخليج الجديد)

سلط مركز "ستراتفور" الضوء على تداعيات الغزو البري الإسرائيلي المحتمل لغزة، مؤكدا أن مداها سينتشر في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وذكر المركز، في تحليل ترجمه "الخليج الجديد"، أن إسرائيل شنت هجوماً على قطاع غزة أدى حتى الآن إلى مقتل أكثر من 1000 شخص، ما أثار احتجاجات في الدول المجاورة من المرجح أن تشتد في الأيام المقبلة.

ومن المرجح أن يؤدي الغزو البري الإسرائيلي المتوقع لغزة إلى تفاقم هذا السخط في جميع أنحاء المنطقة، حيث من المحتمل أن تؤدي العملية إلى عدد أكبر من الضحايا.

ففي 9 أكتوبر/تشرين الأول، دعا رجل الدين الشيعي العراقي، مقتدى الصدر، العراقيين إلى تنظيم مظاهرة مليونية في بغداد لدعم الشعب الفلسطيني.

وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول، وصف الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة بأنها "مخزية"، مضيفاً أن إسرائيل تتصرف "كمنظمة" وليس "كدولة".

وفي حين تبرعت الإمارات العربية المتحدة بمزيد من الأموال للجهود الإنسانية الفلسطينية، إلا أنها قالت إن الحرب المستمرة لن تؤثر على صفقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، ووصفت هجوم حماس بأنه "تصعيد خطير".

ويفسر "ستراتفور" هذه المواقف المختلفة جزئياً من خلال الطرق المختلفة التي تستجيب بها حكومات الشرق الأوسط لغضب مواطنيها من تصرفات إسرائيل ضد الفلسطينيين، وفي الحالة الإماراتية، مدى فعالية السرد الإعلامي المحلي لحكومة الإمارات في إزالة وصمة العار عن إسرائيل.

ومع تصاعد الحرب في غزة، فإن ارتباطات لبنان بإيران ـ الحليف الرئيسي لحماس ـ من شأنها أن تزيد من تعرضه للعقوبات المالية الغربية. كما لا يمكن استبعاد اندلاع الصراع على الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

ومن المرجح أن يشهد لبنان مسيرات متكررة لدعم غزة، الأمر الذي سيضع القادة السياسيين اللبنانيين (الذين يعملون في حكومة بدون رئيس) وجماعة حزب االله اللبنانية المسلحة (التي تعد حليفاً وثيقاً لكل من حماس وإيران) في موقف صعب بشأن كيفية الرد.

وهنا يشير "ستراتفور" أن لبنان يشكل شرياناً حاسماً لغسل الأموال والتهريب لتوصيل الدعم الإيراني (واللبناني والعراقي والسوري) إلى غزة والضفة الغربية.

وفي 8 أكتوبر/تشرين الأول، ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن لبنان استضاف بعض الاجتماعات التي زُعم أن قادة حماس - إلى جانب مسؤولين عسكريين إيرانيين وشخصيات من حزب االله - خططوا فيها لهجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول على إسرائيل.

ورداً على هجمات حماس وارتباطات إيران بالجماعة الفلسطينية المسلحة، من المرجح أن تزيد الولايات المتحدة وأوروبا من إنفاذ العقوبات على كل من إيران والدول التي لها علاقات بإيران، مثل سوريا ولبنان.

وبالنسبة للبنان، يمكن أن تؤدي مثل هذه العقوبات إلى فرض قيود أكثر صرامة على أسواقه المالية وقطاعه المصرفي، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة العملة الصعبة والسيولة المستمرة التي غذت الاحتجاجات وأعمال العنف ذات الدوافع الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

وبحسب "ستراتفور"، فإن حزب االله يحاول، حتى الآن، تجنب التورط بشكل مباشر في الصراع في غزة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحفيز قصف إسرائيلي كبير لقواته.

ومع ذلك، فمن المرجح أن تسمح الجماعة المسلحة اللبنانية للجماعات الفلسطينية باستخدام جنوب لبنان كنقطة انطلاق لعمليات ضد إسرائيل، الأمر الذي سيدعو مع ذلك إلى خطر حدوث غزو إسرائيلي للمنطقة لإنشاء منطقة عازلة.

ومن شأن التوغل الإسرائيلي في جنوب لبنان أن يجبر حزب االله على التورط في الصراع، ما قد يتسبب في آثار غير مباشرة على بقية لبنان تتراوح بين العنف وسلسلة التوريد والتحديات الاقتصادية.

ومن الممكن أن يمتد الصراع في غزة أيضاً إلى دول شرق أوسطية أخرى لها علاقات بإيران، بما في ذلك سوريا والعراق وحتى اليمن.

سوريا

بعد 12 عاماً من الحرب الأهلية والغارات الجوية الإسرائيلية المتكررة، تتمتع الحكومة السورية بقدرة محدودة على التصعيد ضد إسرائيل، ومع ذلك، تستضيف البلاد أعداداً كبيرة من القوات العسكرية الإيرانية ومقاتلي حزب االله

وغيرهم من المسلحين المتحالفين مع إيران، بعضهم المتمركزة بالقرب من مرتفعات الجولان.

ومن المرجح أن تقوم هذه الجماعات المرتبطة بإيران، خاصة حزب االله والميليشيات الشيعية الأخرى، بعمليات في مرتفعات الجولان، كما فعلت في 10 أكتوبر/تشرين الأول، عبر قذائف الهاون وغيرها من الهجمات المصممة لتحديد حركة قوات الجيش الإسرائيلي ومنع انتشارها في أماكن أخرى.

وفي الوقت نفسه، قد تستهدف هذه الجماعات نفسها أيضًا 900 جندي أمريكي ما زالوا في شمال غرب سوريا، حيث يقومون بحملة ضد تنظيم الدولة.

وتصاعدت هذه الاشتباكات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران وتحولت إلى غارات جوية أمريكية، رغم أن الولايات المتحدة تفضل أن تظل متوازنة في كيفية ردها.

وقد تنشر الولايات المتحدة طائرات مقاتلة لضرب أهداف في سوريا في حالة حدوث تصعيد. لكن ذلك من المحتمل أيضًا أن يخلق تعقيدات بين الولايات المتحدة وروسيا، حيث تحتفظ روسيا بقوات عسكرية في سوريا، وتستخدم طائراتها لمضايقة الطائرات الأمريكية.

العراق

وبالإضافة إلى دعوة الصدر إلى احتجاج حاشد في بغداد، حذرت 5 ميليشيات شيعية موالية لإيران على الأقل في العراق من أنها ستستهدف المصالح الأمريكية في البلاد إذا دعمت واشنطن إسرائيل في غزة.

وتشمل هذه المصالح شركات النفط والغاز العاملة في جنوب العراق، فضلاً عن الوجود العسكري الأمريكي في البلاد.

وإضافة لذلك، فإن علاقة إيران الوثيقة مع الميليشيات العراقية والجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك تمويل وتسليح مجموعات الميليشيات، ستزيد من التدقيق الأمريكي في علاقات بغداد المالية مع طهران.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، رفضت الولايات المتحدة إرسال مليار دولار إلى البنك المركزي العراقي وسط مخاوف من احتمال تهريب الدولارات إلى إيران، الأمر الذي دفع العراق بعد ذلك إلى الإعلان عن أنه سيحظر عمليات سحب الدولار والمعاملات اعتبارًا من الأول من يناير/كانون الثاني للمساعدة في مكافحة الإرهاب ودولرة اقتصادها.

وإضافة لذلك، قد يكون الغزو البري الإسرائيلي لغزة حافزًا للصدر لإحياء حركته السياسية، التي علقها في أبريل/نيسان 2023 بعد إعلان "تقاعده" من السياسة في أغسطس/آب 2022.

وسيأتي مثل هذا الإحياء قبل انتخابات المحافظات العراقية، في ديسمبر/كانون الأول المقبل، وقبل الانتخابات العامة العراقية في عام 2025، وسيتطلب ذلك مظاهرات واعتصامات حاشدة يمكن أن تصبح عنيفة.

اليمن

و في 10 أكتوبر/تشرين الأول، قال زعيم جماعة الحوثي المتمردة، المدعومة من إيران، إن مقاتليه سيتخذون إجراءات عسكرية، بما في ذلك الطائرات المسيرة والضربات الصاروخية، إذا تدخلت الولايات المتحدة في حرب غزة نيابة عن إسرائيل.

ومن خلال جعل الأمر أكثر صعوبة على المملكة العربية السعودية أن تقدم للحوثيين تنازلات كبيرة في محادثات السلام، فإن مثل هذا العمل العسكري يمكن أن ينهي وقف إطلاق النار الفعلي المعمول به في اليمن منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وإذا تصاعدت الأزمة على المستوى الإقليمي، فإن إيران يمكن أن تضغط على الجماعة المتمردة اليمنية لإحياء هجماتها ضد البنية التحتية للنفط والغاز السعودي.

وفي غضون ذلك، ستواجه مصر أزمة لاجئين محتملة وتزايد المشاعر المعادية لإسرائيل، في حين قد يشهد الأردن تصاعد الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين.

مصر

ووسط الغزو البري الإسرائيلي المتوقع، تشعر مصر بالقلق من أن بعض الفلسطينيين الذين يزيد عددهم عن مليوني فلسطيني في غزة قد يحاولون الفرار إلى سيناء، حيث يمكن أن يصبحوا لاجئين دائمين إذا قررت إسرائيل منعهم من العودة إلى ديارهم.

ومن شأن عبء اللاجئين أن يجهد اقتصاد مصر المتعثر بالفعل، وليس هناك ما يشير بوضوح إلى أن المجتمع الدولي، الذي بدأ بالفعل في قطع المساعدات عن الفلسطينيين، سيقدم الدعم المالي لمصر.

وإضافة لذلك، ستحاول الحكومة المصرية منع المشاعر المعادية لإسرائيل من إنتاج الاحتجاجات والإضرابات وأعمال الشغب التي يمكن أن تتحول إلى حركة مناهضة للحكومة، خاصة أن معاهدة مصر مع إسرائيل ودورها في إدارة الحصار الإسرائيلي لغزة لا يحظى بشعبية كبيرة.

ومن المرجح أن تتسامح مصر مع بعض الاحتجاجات في مواقع محددة، مثل محيط السفارة الإسرائيلية، والتي يمكن أن تمتد أيضًا إلى احتجاجات ضد السفارة الأمريكية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بالولايات المتحدة، بحسب تقدير "ستراتفور" مرجحا إمكانية وقوع "هجمات فردية" على المصالح والمواطنين الإسرائيليين والأمريكيين أيضًا.

الأردن

سيؤدي الصراع في غزة إلى زيادة المشاعر المؤيدة للفلسطينيين في الأردن، خاصة بين مواطنيه من ذوي الأصول الفلسطينية.

ومن المرجح أن يدين البرلمان الأردني الحملة العسكرية الإسرائيلية ويطالب بطرد السفير الإسرائيلي، وأن تتسامح الحكومة مع الاحتجاجات الجماهيرية في المدن الكبرى مثل عمان.

لكن في الاستجابة الفعلية لمطالب المتظاهرين، ستكون عمان مقيدة بالتزاماتها بموجب معاهدة السلام مع إسرائيل وعلاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة.

وهذا يمكن أن يؤدي إلى أعمال عنف عامة، خاصة في المدن الجنوبية مثل معان (حيث كافحت الحكومة لاحتواء المسلحين الإسلاميين)، إلى جانب هجمات فردية على المواقع المرتبطة بإسرائيل وربما بالولايات المتحدة.

ومقارنة بحكومات الشرق الأوسط الأخرى، فإن الأنظمة الملكية في الخليج العربي ليست مضطرة إلى الاستجابة

بنفس القوة لدعوات مواطنيها لدعم القضية الفلسطينية، الأمر الذي سيحررها من اتخاذ نهج أكثر واقعية.

ولكن في أعقاب الغزو البري الإسرائيلي المتوقع لغزة، من المرجح أن تجمد دول مجلس التعاون الخليجي جهود التطبيع والصفقات التجارية الجديدة مع إسرائيل.

السعودية ودول الخليج

وسيؤدي الصراع في غزة إلى تجميد محادثات التطبيع السعودية الإسرائيلية مؤقتًا من خلال جعل من المستحيل تقريبًا على الرياض تسويق التطبيع كمفهوم للسعوديين، وسيحفز ذلك الملك سلمان بن عبدالعزيز، الذي كان منذ فترة طويلة مؤيدًا قويًا للقضية الفلسطينية، على محاولة إبطاء عملية التطبيع التي يقودها ابنه ولي العهد الأمير، محمد بن سلمان.

وفي نهاية المطاف، قد يؤدي الصراع إلى عرقلة جهود التطبيع مؤقتًا فقط، حيث لا تزال العديد من الدوافع الأساسية التي تدفع إسرائيل والسعودية إلى تعميق علاقتهما، بما في ذلك التهديد الأمني المشترك الذي تمثله إيران، على الرغم من أن التأخير قد يستمر لسنوات.

وبالمثل، فإن حرب غزة ستمنع عمان وقطر من التحرك بسرعة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، على الرغم من احتفاظ كل منهما بعلاقات مع إسرائيل. ومن المرجح أيضًا أن تحاول قطر، على وجه الخصوص، وضع نفسها كوسيط في الصراع.

وقد قامت كل من البحرين والإمارات بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ويتمتع كلاهما بمزيد من الحرية في اتباع نهج مرن في ردهما على موجة العنف الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي حين تدعو البحرين والإمارات إلى ضبط النفس الإسرائيلي في غزة، فمن غير المرجح أن يقطع أي منهما علاقاته مع إسرائيل، باستثناء وقوع حادث كبير يجعل العمل الإسرائيلي يبدو وكأنه إبادة جماعية في غزة. وبدلاً من ذلك، من المرجح أن يقوم البلدان بإيقاف أو إبطاء أي صفقات اقتصادية جديدة مع إسرائيل.

وفي المجمل، سيعمل مجلس التعاون الخليجي ككل على منع الصراع في غزة من التحول إلى صراع إقليمي أكبر يمكن أن يشهد تورط إيران و/أو الولايات المتحدة بشكل مباشر.

وذلك لأن كل عضو في كتلة الخليج العربي لديه علاقات دفاعية وثيقة مع الولايات المتحدة ويمكن أن يكون قطاع النفط والغاز (والبنية التحتية الحيوية الأخرى) مستهدفًا في استراتيجية تصعيد عسكرية إيرانية ضد إسرائيل والغرب.

تركيا

ومن المرجح أن تحاول تركيا، القيام بدور الوسيط لإنهاء الصراع، على الرغم من أن إسرائيل سترفض على الأرجح مثل هذه الجهود بسبب انتقادات أنقرة لحملتها في غزة، بحسب "ستراتفور". وكانت تركيا قد أصدرت في البداية بيانات متوازنة بعد هجمات حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول، داعية إلى وقف التصعيد وتحقيق الاستقرار. لكن أنقرة أصبحت منذ ذلك الحين أكثر انتقادا للحملة العسكرية الإسرائيلية في أعقاب الغارات الجوية واسعة النطاق على غزة ردا على هجوم حماس. وبمجرد أن تشن إسرائيل غزوها البري، فمن المرجح أن تعرض تركيا التوسط لوقف إطلاق النار، بالاعتماد على أتباعها المؤيدين للفلسطينيين والإسلاميين لفتح قنوات مع حماس.

لكن الحكومة الإسرائيلية لن ترغب في مكافأة تركيا بعد انتقادها لاستراتيجيتها العسكرية في غزة، الأمر الذي يرجح "ستراتفور" أن يترك تركيا على الهامش.

ورغم أن تركيا ستقدم مساعدات لإعادة إعمار غزة في أعقاب الحملة الإسرائيلية، إلا أن اقتصادها المتوتر يعني أنها لن تلعب سوى دور هامشي في الآثار الإنسانية للحرب.

ويتنافس أردوغان وحزبه الحاكم على عباءة أكبر داعم للقضية الفلسطينية في المنطقة. وخلال فترة ولايتهما، أظهر أردوغان وحزب العدالة والتنمية مرارا وتكرارا استعدادهما لقطع العلاقات مع إسرائيل ردا على العمليات الإسرائيلية في غزة، وهو ما فعلته أنقرة في عام 2010 عندما داهمت القوات الإسرائيلية سفينة ترفع العلم التركي وكانت جزءا من أسطول الحرية الذي يهدف إلى كسر الحصار الإسرائيلي على غزة.

وتسببت حادثة عام 2010 في قطيعة في العلاقات الإسرائيلية التركية استغرق إصلاحها 6 سنوات. ومن المؤكد أن حدوث قطيعة أخرى، أو تخفيض التصنيف، ممكن إذا احتلت إسرائيل غزة إلى أجل غير مسمى، حيث لم يقم البلدان بتطبيع العلاقات بشكل كامل حتى عام 2022.

وفي شمال أفريقيا، ستعرب دول المغرب العربي عن دعمها للفلسطينيين، لكن المخاطر السياسية ستكون مرتفعة بشكل خاص في المغرب بسبب تطبيعها مع إسرائيل والاستياء العام بعد زلزال الشهر الماضي.

المغرب العربي

إن منطقة المغرب العربي معزولة إلى حد كبير عن التهديد بالتصعيد الأوسع لأنها ليست مسرحًا تدور فيه المنافسة بالوكالة بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة وإيران أو حتى بين إيران والمملكة العربية السعودية.

وحقيقة أن الجزائر وتونس وليبيا لا تقوم بمحاولات جادة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ستحد أيضًا من التأثير السياسي الشامل لحرب غزة على شمال غرب إفريقيا. ولكن من بين بلدان المغرب العربي، ستكون استجابة المغرب وتونس للصراع في غزة هي الأهم التي يجب مراقبتها.

فالمغرب هو البلد المغاربي الوحيد الذي قام بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهو القرار الذي احتج عليه العديد من المغاربة عندما حدث وما زال يثير السخط منذ ذلك الحين.

وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول، شارك مئات المغاربة في مظاهرات احتجاجًا على تطبيع بلادهم مع إسرائيل. ومن المرجح تنظيم المزيد من هذه المسيرات مع تصاعد الرد العسكري الإسرائيلي في غزة.

ورغم أنه من غير المرجح أن يشكل صراع غزة تهديدًا خطيرًا لنظام الملك، محمد السادس، إلا أنه سيزيد من غضب المغاربة بشأن تواصل حكومتهم مع إسرائيل، وهو ما لن يؤدي بدوره إلا إلى تفاقم غضبهم العام بشأن استجابة الرباط لزلزال مراكش في سبتمبر/أيلول 2023 الذي أودى بحياة ما يقرب من 3000 شخص.

ونظرًا لأن الحكومة المغربية المنتخبة ورئيس الوزراء غالبًا ما يستخدمهما النظام الملكي ككبش فداء لتحويل اللوم بعيدًا عن الملك محمد، فإن أي احتجاجات طويلة الأمد يمكن أن تضع مزيدًا من الضغط على المسؤولين رفيعي المستوى للاستقالة.

ومن غير المرجح أن تقطع الرباط علاقاتها مع إسرائيل تمامًا، ولكن على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، من

المحتمل أن تجمد الاتفاقيات الجديدة.

ولا يرجح "ستراتفور" أن يشكل التصعيد في غزة تهديداً للحكم الاستبدادي المتزايد للرئيس التونسي قيس سعيد، إلا أن تداعيات الصراع في غزة يمكن أن تزيد من مخاطر سمعة الشركات الغربية العاملة في تونس.

وقد أدلى سعيد بتصريحات استفزازية ضد إسرائيل، بما في ذلك إلقاء اللوم على النفوذ "الصهيوني" في الفيضانات المدمرة في سبتمبر/أيلول التي تسببت في انهيار سدين في ليبيا المجاورة، والتي قضت على أحياء بأكملها وقتلت ما يصل إلى 20 ألف شخص.

وبينما يواصل سعيد تعزيز سلطته في الداخل، وتقويض الدعم الشعبي للأحزاب السياسية التونسية ومجموعات المجتمع المدني، فقد يكثف خطاباً مماثلاً فيما يتعلق بحرب غزة.

وهذا يخلق خطراً على سمعة الشركات العاملة في تونس والتي تعمل مع الحكومة التونسية، وقد يؤدي مثل هذا الخطاب أيضاً إلى تعكير صفو علاقات البلاد مع الاتحاد الأوروبي، ما قد يعرض المزيد من مساعدات الاتحاد الأوروبي لتونس للخطر.

وقد يكون لذلك تأثير سلبي على اقتصاد تونس، حيث لم يكن سعيد حتى الآن مستعداً للوفاء بشروط صندوق النقد الدولي لخطة إنقاذه.

دعوات بـ "عمّان" لإعادة الجيش الشعبي.. وتحذيرات من تهجير الفلسطينيين لمصر والأردن

(إقليمي ودولي . عربي بوست)

طالبت الحركة الإسلامية في الأردن، الخميس 12 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وزير الداخلية مازن الفراية، بإعادة الجيش الشعبي، وفتح جسر جوي لإغاثة قطاع غزة، محذّرة في الوقت ذاته من مخططات تهجير الفلسطينيين إلى الأردن وسيناء، وسط دعوات على منصات التواصل الاجتماعي للنفير العام، الجمعة، بمظاهرات حاشدة، والتوجه نحو الحدود للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

والتقى وفد من الحركة الإسلامية، الخميس، وزير الداخلية، وحذّر من "التأهب لمخططات العدو الصهيوني الذي يسعى لإحداث نكبة جديدة في فلسطين"، حسبما أفاد بيان للحركة نشرته وسائل إعلام أردنية.

ووفقاً لبيان الحركة: "طالب الوفد خلال لقاء مع وزير الداخلية، مازن الفراية، بإعادة التعبئة للجيش الشعبي وتسليح الشعب الأردني والتأهب لمخططات العدو الصهيوني الذي يسعى لإحداث نكبة جديدة في فلسطين، مع ضرورة فتح جسر جوي لإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في مواجهة العدوان الصهيوني المجرم".
البيان أوضح أن وفد الحركة أكد "على خطورة التحركات التي يقوم بها العدو الصهيوني من حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والسعي لتهجيرهم إلى سيناء وتسليح ميليشيات المستوطنين في الضفة الغربية، بما قد يسفر عن مخطط لتهجير أبنائها إلى الأردن ضمن ما وصفه قادة الاحتلال بمخطط تغيير وجه المنطقة، مما

/ moasher

يتطلب تحركاً رسمياً فاعلاً وحاسماً تجاه العدو الصهيوني وتعبئة الجبهة الداخلية الأردنية في مواجهة هذه المخططات".

كما أكد الوفد ضرورة فتح جسر جوي إغاثي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بالتنسيق مع مصر واستمرار التحرك الرسمي لوقف ما يُرتكب بحق قطاع غزة من مجازر، مع ضرورة الانفتاح على قوى المقاومة الفلسطينية، والتي تدافع عن فلسطين في مواجهة المشروع الصهيوني بما يخدم المصالح الأردنية، وتنويع خيارات السياسة الأردنية في التعامل مع قوى الشعب الفلسطيني، ودعم صمودهم ومقاومتهم بمختلف السبل المتاحة.

وشدد الوفد على "ضرورة توسيع مساحة تحرك الحراك الشعبي الأردني للتعبير عن نبض الشارع الأردني في دعم الشعب الفلسطيني ورفض العدوان الصهيوني عليه، بما يشكل قوة للموقف الرسمي الأردني في وجه الضغوطات الدولية تجاه موقفه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية".

رشقات المقاومة تطال تل أبيب وحيفا.. والاحتلال يواصل المجازر في غزة.. وعدد الشهداء يرتفع لـ١٣٥٤ مقابل ١٣٠٠ قتيل "إسرائيلي"

(إقليمي ودولي . الجزيرة نت)

مع دخول عملية "طوفان الأقصى" -التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها كتائب القسام الذراع العسكرية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)- يومها السادس، أطلقت المقاومة في غزة رشقات صاروخية باتجاه تل أبيب وعسقلان وبئر السبع وحيفا، فيما تواصل قوات الاحتلال تدمير الأحياء السكنية واستهداف المدنيين في قطاع غزة.

واستشهد 1354 فلسطينيا منذ بدء الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة وأصيب 6049 آخرون، في حين ارتفع عدد القتلى الإسرائيليين على يد المقاومة الفلسطينية إلى 1300.

صندوق النقد الدولي يحذر من التداعيات الاقتصادية السلبية لدول المنطقة جراء الحرب على غزة

(إقليمي ودولي . الأناضول)

حذر مسؤول في صندوق النقد الدولي، الخميس، من تأثر المنطقة سلبا على المستويين المالي والاقتصادي؛ جراء الحرب الإسرائيلية الراهنة في قطاع غزة.

هذا التحذير أطلقه مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق جهاد أزعور، خلال مؤتمر صحفي

بمراكش المغربية حول آفاق الاقتصاد بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ورأى أزعور أن الحرب في غزة سيكون لها تأثير على المنطقة على المديين المتوسط والبعيد؛ والقدرة على تحديد هذا التأثير وحجمه وامتدادها الزمني تتطلب معرفة مآلات الحرب.

وزاد بأنه: "من الصعب التكهن بالتداعيات الاقتصادية لما يجري في المنطقة، ولا حتى ترقب ما يمكن أن يحدث مستقبلا، لكن من الضروري وجود احتياطات مالية في دول المنطقة، لتفادي مثل هذه الصدمات".

الاحتلال يستهدف مطاري دمشق وحلب ويمنع هبوط طائرة وزير الخارجية الإيراني

(إقليمي ودولي . عربي BBC)

ذكرت تقارير إعلامية عن استهداف إسرائيل لمطار دمشق الدولي ومطار حلب.

وذكرت الأنباء أن وزير الخارجية الإيراني اضطر إلى تغيير مساره والعودة، بسبب عدم تمكن طائرته من الهبوط في مطارات سورية، بعد عدوان إسرائيلي بحسب الإعلام المحلي.

وكانت الطائرة متجهة إلى مطار دمشق وحاولت تغيير مسارها إلى مطار حلب لكنه تعطل بسبب هجوم مماثل.

وأفاد مصدر أمني بأن الدفاعات الجوية السورية تصدت لصواريخ إسرائيلية استهدفت محيط مطار دمشق الدولي.

كما استهدفت طائرات أخرى بحسب نفس المصدر مطار حلب الدولي.

أضرار اقتصادية وجنود غير مستعدين.. تقدير حول جاهزية "إسرائيل" لخوض حرب طويلة

(إقليمي ودولي . الأناضول)

يثير إعلان إسرائيل الحرب رسميا، واستدعاء نحو 360 ألفا من جنودها الاحتياط، تساؤلات حول مدى قدرتها على خوض حرب طويلة دون أن يتعرض اقتصادها ومرافقها الخدمية لأضرار كبيرة.

جنود الاحتياط هم مدنيون يعملون في قطاعات صناعية وزراعية وخدمية مختلفة، وانقطاعهم عن أعمالهم لفترة طويلة من شأنه أن يؤدي إلى تضرر هذه القطاعات بصورة كبيرة.

وجيش الاحتياط يمثل في المتوسط نحو 65 بالمئة من إجمالي أفراد الجيش الإسرائيلي، وفق مركز القدس للدراسات السياسية (مقره بيروت)، أي أنه يمثل العمود الفقري للجيش.

وهذه النسبة لا تكاد تكون موجودة في أي جيش آخر، وذلك لأن عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي تقوم على فكرة "الحاجة إلى جيش المواطن"، أو ما يسمى "الأمة تحت السلاح".

فالإسرائيليون المدنيون القادرون على حمل السلاح، ذكورا أو إناثا، معنيون كلهم بالمشاركة في الحرب، بمن فيهم المقيمون في الخارج، مع استثناء الفئة المتدينة منهم، الأمر الذي يثير جدلا واسعا بين الإسرائيليين حول المساواة.

ويتكون الجيش الإسرائيلي من ثلاث فئات، القوات العاملة، وأفراد الخدمة الإلزامية (ما بين 18 و21 سنة)، وقوات الاحتياط (لا تنتهي الخدمة الإلزامية في جيش الاحتياط إلا في سن 51 سنة).

ويتم استدعاء كافة الرجال المؤهلين إلى الاحتياط مرة في السنة، ولفترة معدلها 26 يوما للجنود و24 يوما للضباط، وفق مدير برنامج دراسات الأمن الوطني بجامعة حيفا الإسرائيلية جبرائيل بن دور.

ـ لمن يحشد نتنياهو هذا الجيش؟

تنبني عقيدة الجيش الإسرائيلي على نظرية "أمة تحت السلاح" التي تعني التجنيد العام للرجال والنساء مع بعض الاستثناءات، انطلاقا من اعتقاد أن عدد سكان إسرائيل (نحو 8.9 ملايين نسمة) صغير مقارنة بدول الجوار العربية على رأسها مصر (أكثر من 105 ملايين نسمة).

لذلك يتم استدعاء كل رجل وامرأة قادر على حمل السلاح لتعويض النقص في عدد السكان والقدرات البشرية.

ووفق موقع "غلوبل فاير باور" الأمريكي، فإن عدد القوات الإسرائيلية العاملة يبلغ 173 ألف عسكري، بينما يصل عدد قوات الاحتياط إلى 465 ألف عسكري.

أي أن تل أبيب استدعت نحو ثلاثة أرباع قوات الاحتياط، بينما عدد سكان غزة لا يتجاوز مليوني نسمة، أي أقل من ربع عدد سكان إسرائيل، ومع ذلك يتم حشد أكثر 530 ألف عسكري لقتال بضعة آلاف من المسلحين التابعين لكتائب القسام، الجناح العسكري حركة "حماس" الفلسطينية.

ولا توجد أرقام محددة لعدد أفراد كتائب القسام، لكن بعض التقديرات تقول إن عددهم يتجاوز 20 ألف مسلح، وقد يصل إلى 50 ألفا عند التعبئة.

وهذه الأرقام تعكس عدم توازن القوة بين الجيش الإسرائيلي وكتائب القسام، من ناحية العدد، دون الحديث عن نوعية السلاح الذي تتفوق فيه تل أبيب بشكل واضح.

ما يدعو للتساؤل لماذا يتم حشد كل هذا العدد من العسكريين وتعريض توازن إسرائيل للاختلال واقتصادها لأضرار كبيرة أمام قوة أصغر عددا وعدة؟!

وللإجابة على هذا السؤال يحتاج البحث عن الأهداف من هذه الحرب، فهيبة إسرائيل والأهم من ذلك قدرتها على الردع انهارت.

فبعد هجوم كتائب القسام على مستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر الجاري، تداعت مرة أخرى هيبة الجيش الإسرائيلي وقدراته الاستخباراتية.

لذلك ليس من المستبعد، استنادا إلى عدة تقارير إخبارية، أن تلجأ حكومة بنيامين نتنياهو إلى القوة المفرطة

لاستعادة قوة الردع الإقليمية.

ـ أسابيع أم أشهر؟

يتحدث مسؤولون إسرائيليون عن حرب تدوم أسابيع، ما يؤكد أنهم لن يكتفوا بتطهير مستوطنات غلاف غزة من مقاتلي كتائب القسام، بل سيقومون بمحاولة اجتياح القطاع، لكن ليس بالضرورة أن يكون ذلك إعادة احتلال القطاع.

فوفق هذا السيناريو، فإن الحرب ستدوم أسابيع، أخذا بعين الاعتبار الحرب على غزة في عام 2014، والتي استغرقت 50 يوما (من 8 يوليو إلى غاية 26 أغسطس).

أما حرب لبنان 2006، فاستغرقت نحو 34 يوما (من 12 يوليو إلى 14 أغسطس)، فإسرائيل اعتادت على الحروب القصيرة التي لم تستغرق في حرب 1967 سوى ستة أيام.

وحتى حرب أكتوبر 1973، التي تمكن خلالها الجيش المصري من عبور خط بارليف (الدفاعي) لم تستغرق سوى 20 يوما (من 6 إلى 25 أكتوبر).

ونظرا لإدراك قادة الجيش المصري عدم قدرة الجيش الإسرائيلي استدعاء الاحتياط لأشهر طويلة، لأنه يمثل القوة العاملة التي يقوم عليها اقتصاد البلاد، أطلقوا ما أسموه "حرب الاستنزاف"، بهدف إنهاك القوات الإسرائيلية واستنزافها على الصعيدين العسكري والاقتصادي.

لكن حرب الاستنزاف (1967ـ1970) لم تكن حربا تقليدية، وإنما مجرد تبادل لإطلاق قذائف المدفعية على الجانبين، وتنفيذ عمليات خاصة منفصلة ومتقطعة، وغارات إسرائيلية على المدنيين، ومعارك محدودة على جبهات مصر وسوريا والأردن، وتفجيرات لعدة سفن حربية إسرائيلية، لكنها لم تحقق أي تقدم على الأرض لأي طرف.

فهذه الحرب كانت الوحيدة التي استغرقت أعواما بدل أيام وأسابيع، لكنها لم تكن حربا بالمعني التقليدي، ولم تكن تل أبيب بحاجة إلى استدعاء كامل جنود الاحتياط طيلة هذه الفترة.

ـ حرب مختلفة

إلا أن حرب غزة 2023، تختلف عما سبق، فهي المرة الأولى منذ نصف قرن، التي تعلن فيها إسرائيل الحرب "رسميا".

كما أن دعوة متحدث عسكري إسرائيلي لسكان غزة بالفرار إلى سيناء قبل أن يتم نفيها لاحقا بعد ردة فعل مصر الرافضة لسيناريو إقامة جيب فلسطيني داخل أراضيها، يعكس رغبة إسرائيلية في إعادة احتلال القطاع، والقضاء على حماس وجناحها العسكري، وبقية الحركات الفلسطينية الأخرى وعلى رأسها حركة الجهاد الإسلامي.

هذا السيناريو يتطلب اجتياحا بريا، وخوض حرب مدن، خاصة أن نظرية الحروب التي تحسم جوا، التي نجحت ضد صربيا في 1999، لم تنجح لا في جنوب لبنان ولا في غزة خلال العشرين سنة الأخيرة.

فالحركات الفلسطينية أكثر قدرة على الصمود من الجيوش النظامية، وهو ما أجبر تل أبيب على خوض حروب برية في غزة رغم تسيدها سماء المعركة، إلا أنها في كل مرة تضطر للانسحاب، نظرا لحساسيتها للخسائر البشرية، وتضطر بعدها للتفاوض مع حماس حول تبادل الأسرى.

لذلك فمحاولة الجيش الإسرائيلي التوغل داخل مدن وأحياء غزة من شأنه رفع التكلفة البشرية للحرب وإطالة زمنها، لأنه سيضع قواته ومدرعاته تحت مدى أسلحة مقاتلي حماس، ما يلغي التفوق التكنولوجي للجيش الإسرائيلي، ويجعل القتال من مسافة صفر.

وحتى لو تمكن الجيش الإسرائيلي من احتلال كامل قطاع غزة، فإن قدرته على البقاء في القطاع لمدة طويلة محل شك.

فمدة الحرب مرتبطة بمدى صمود الفصائل الفلسطينية، وتكتيكها، هل ستخوض حرب مدن، أم تفضل حرب العصابات، التي لا تتطلب التمسك بالأرض، وإنما الكر والفر والكائن.

كما ترتبط مدة الحرب وفق أهداف تل أبيب، التي تريد استعادة قدرة الردع، ومدى توسع هذه الأهداف أو تقلصها، بناء على تطورات الحرب، وهل هناك ضغط دولي يجبر الجيش الإسرائيلي على وقف مجازرها في غزة، أم أن شظايا الحرب ستطال دولا أخرى مثل لبنان، ما يؤدي إلى توسيعها بقصد أو بدون قصد.

ـ جيش فقد حماسه

وهناك عامل آخر مهم، يتعلق بفقدان جنود الاحتياط الحماس للالتحاق بالجيش، حيث كشفت دراسة أجراها الجيش الإسرائيلي بأنه "في حالة منح الخيار لن يتقدم معظم جنود الاحتياط للخدمة العسكرية".

بينما كان الأمر في 1974 لا يتجاوز 20 بالمئة فقط، وأظهرت دراسة جرت نهاية التسعينات أن اثنين فقط من بين كل 11 جندي احتياط تقدموا فعلا للخدمة العسكرية.

ويشير الأكاديمي الإسرائيلي جبرائيل بن دور، إلى "ازدياد عدد الجنود المتسربين من جيش الاحتياط قبل سن الاعفاء الرسمي بنسبة أكبر من عدد الجنود الجدد المجندين للخدمة الإلزامية في الجيش".

وتعكس هذه الأرقام ضعف جاهزية جنود الاحتياط للالتحاق بالجيش الإسرائيلي، بل فرارهم من الخدمة العسكرية الإلزامية، ناهيك عن معاناتهم من التمييز، فالشباب الأقل من 35 سنة يرسلون إلى الخطوط الأمامية للقتال، ومن هم أكبر سنا يوضعون في الصفوف الخلفية للأعمال اللوجستية.

وطول أمد الحرب، سيصعب على قيادة الجيش السيطرة على جنود الاحتياط الراغبين في العودة إلى حياتهم المدنية التي اعتادوا عليها خاصة المهاجرين الجدد، الذين جاؤوا من خلفيات ثقافية واجتماعية أخرى.

"البرغوثي" يحذر من مخططات توطين ٢.٢ مليون فلسطيني في سيناء

(إقليمي ودولي . بالعربية CNN)

خلال مقابلة أجراها مع شبكة CNN حذر رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية، مصطفى البرغوثي، من الطرح المتداول حول إخلاء قطاع غزة من سكانه إلى مصر مؤكدا على أن "تجريد جميع الفلسطينيين من إنسانيتهم لن يحل

المشكلة أيضًا".

مضيفًا، "لقد كنا تحت الاحتلال لسنوات عديدة، لم نر يومًا من الحرية منذ 56 عامًا، والعديد منا، وخاصة 70% من سكان غزة، هم لاجئون نزحوا بسبب إسرائيل قبل 75 عامًا."

كما قال البرغوثي إن "الطريق الوحيد للخروج من هذا هو إما حل الدولتين الفوري أو سيتعين علينا تغيير واقع دولة الفصل العنصري الواحدة التي خلقتها إسرائيل لأن حقيقة دولة فصل عنصري واحدة مع واقع دولة ديمقراطية واحدة."